



جمهورية السودان
وزارة التعليم العام الإتحادية
الإدارة العامة للتخطيط التربوي
بالتعاون مع
الإنتلاف السوداني للتعليم للجميع (SCEFA)



دراسة بحثية عن تكلفة تمويل التعليم في ولايتي (كسلا و نهر النيل)

مايو 2017

شكر و عرفان

هذه الدراسة البحثية ما كانت لتتروى النور لولا الدعم الاداري والتقني والفني والمالى لصندوق دعم التعليم لمنظمات المجتمع المدنى والائتلاف السودانى للتعليم للجميع ووزارة التربية والتعليم الاتحادية متمثلا في وزيرة التربية والتعليم الاستاذة / اسيا محمد عبدالله ادريس ووزير الدولة الاستاذ / عبد الحفيظ الصادق ووكيل الوزارة د. السر الشيخ و د. . محمد سالم محمد سالم مدير الادارة العامة للتخطيط والسياسات ومنسق SDG4 ووزارات ولايتي كسلا ونهر النيل .

و الشكر اجزله لرئيس الائتلاف السوداني د. مبارك يحي عباس والاستاذ/ ناجي منصور الشافعي أمين عام الائتلاف والمديري العامين بوزارات التربية والتعليم ومديري التخطيط ومدراء المدارس ورؤساء المجالس التربوية بالمدارس التي اخذت منها العينة وكذلك روساء فروع الائتلاف السوداني للتعليم للجميع بالولاييتين واتحاد عام المرأة السودنية بالولاييتين و د. عبد الرحمن الدود اختصاصي التعليم باليونيسيف.

والخبراء الذين اجرو الدراسة البحثية بقيادة الدكتور الطيب عبد الوهاب محمد و د. صديق شاهين, السيد مصطفى ابوعلامة , السيد نزار عبد القادر والسيدة نعمات علي.

كما يعرب الائتلاف السوداني للتعليم للجميع عن تقديره لمساهمة المؤسسات الحكومية الأخرى وأعضاء المجتمع المدني الذين لعبوا دورا مهما كأعضاء في اللجان التوجيهية، و الفنية، والمدربين الرئيسيين، ومشرفي الولايات. و الشكر موجه أيضا إلى موظفي الائتلاف لجهودهم المكثفة لاجراج الدراسة بصورتها النهائية.

وختاما وليس الخاتمة الشكر للذين اسهموا بدعم هذه الدراسة ماديا الا وهم صندوق المجتمع المدني لدعم التعليم(CSEF)

ملخص تنفيذي

شهد قطاع التعليم في السودان نمو و إزدياد نسبي في معدلات الإلتحاق بالمدارس . و يعود ذلك نسبيا إلى جهود المناصرة المستمرة للجهات الوطنية و الدولية التي تنادي بأن التعليم يجب أن يكون أحد أهم الأولويات وأنه من الحقوق الأساسية لكل طفل في كل مكان.

خلال العقدين السابقين شهد السودان العديد من التغيرات السياسية, الإجتماعية و الإقتصادية حيث كان لبعضها أثر إيجابي على التعليم بينما أثر جزء آخر منها سلبا.

تغيير نظام التعليم:

كان نظام التعليم 6 سنوات للتعليم الأساسي, 3 سنوات التعليم المتوسط و 3 سنوات التعليم الثانوي. تم تغيير ذلك علي مستوى مرحلتين حيث أصبح التعليم الأساسي 8 سنوات و التعليم الثانوي 3 سنوات وتم إلغاء مرحلة التعليم المتوسط. هذا النظام أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلاب في مرحلة الأساس و قلل من فرص حصول الأطفال الآخرين على فرص تعليمية عن طريق إنتقال الطلاب للمرحلة المتوسطة و تسجيل أطفال جدد في الخانات الشاغرة.

أدى التوقيع علي إتفاق السلام الشامل إلى إستقرار المجتمعات مما إنعكس على العديد منها بأن أصبح التعليم مطلب أساسي و نتج عن ذلك إرسالهم لأبنائهم للمدارس في حين أن الإمكانيات المحدودة المتاحة لم تكن تكفي لإستيعاب الأطفال المسجلين حديثا.

و يتبين الأثر الإيجابي للسلام على التعليم بعد التوقيع على إتفاقية السلام الشامل في الزيادة الكبيرة في معدلات الإلتحاق بمدارس الأساس بعد عام 2005 خاصة وسط قطاعات السكان المتأثرة بالنزاعات.

و رغم التقدم المحرز في زيادة معدلات التسجيل لكل مستويات التعليم الأساسي, إلا أن هناك تفاوت كبير لتسجيل الأطفال في التعليم الأساسي علي مستوى الولايات.

و يظهر هذا التفاوت بصورة واضحة في ولايتي (كسلا- نهر النيل) من حيث الإختلاف في معدلات التسجيل و إمكانية الحصول على التعليم الأساسي.

تعد ولاية نهر النيل إحدى الولايات التي لم تعاني من النزاعات الداخلية, الفقر و النزوح. إضافة لذلك هي من الولايات ذات الكثافة السكانية المنخفضة مقارنة بالولايات الأخرى.

هذه العوامل تعطي ولاية نهر النيل أفضلية زيادة معدلات التسجيل, في حين نجد أن ولاية كسلا تحكمها التقاليد المحلية المقيدة للتعليم و خاصة تعليم البنات إضافة لإرتفاع معدلات الكثافة السكانية مقارنة بولاية نهر النيل.

أغلبية سكان ولاية نهر النيل يسكنون قرى متقاربة مما يتيح إستخدام الموارد المتوفرة بصورة منطقية, بينما في ولاية كسلا نجد أن السكان يقطنون في أماكن متفرقة و منعزلة مما يجعل من المستحيل إستخدام الموارد المتوفرة لتغطية كل المناطق المتفرقة و ذات الحاجة.

بما أن المناطق المتأثرة بالنزاعات و عدم الإستقرار الإجتماعي مرتبطة بالبيئة الإقتصادية و الظروف الخاصة المتعلقة بالسكان المتأثرين بالنزاعات فإن ذلك يؤثر سلبا على حضور الطلاب للمدارس و معدلات بقاءهم فيها خاصة للمجموعات الحساسة(الفتيات, المجتمعات الريفية, الرحل, النازحين و الأشخاص ذوي الإعاقة).

بعيدا عن تفاوت الولايات في إمكانية الوصول للتعليم فإن الأطفال في المناطق الطرفية، البنات و المجموعات المهمشة مثل (الأشخاص ذوي الإعاقة و الرحل) في وضع غير مؤات من ناحية الحصول علي فرص التعليم. و نجد أن الأطفال في المناطق الحضرية أكثر حظا من الأطفال في المناطق الطرفية أو الريفية، فما يعادل 17% يصلون المدارس، الذكور غالبا أكثر من الإناث ما يعادل 8% يصلون المدارس. منهجية البحث كانت كمية إلى حد كبير رغم أن بعض المعلومات النوعية تم حذفها نتيجة للأطفال خارج المدارس، معدلات التسرب و التغيب للطلاب.

تم إختيار عينة مكونة من 80 مدرسة في الولايات المستهدفة (كسلا- نهر النيل). هذه المدارس تم إختيارها عشوائيا إلا أنه روعي فيها نوع المدرسة (حسب الجنس بنات/ أولاد أو تعليم مختلط) , الرحل و المناطق المتأثرة بالنزاع. الإختيار الأخير للمدارس في المحليات تم عشوائيا، مثلا مع إحتمال متساو لكل مدرسة داخل المحلية والوحدة الإدارية.

جمع البيانات تم عن طريق أربعة إستبيانات صممت لصفوف المدرسة، المعلمين، مجالس الآباء و سلطات التعليم في المحليات.

تم إختيار فريق من المشرفين و المستعلمين لكل محلية و تدريبهم علي كيفية ملء بيانات الإستبيانات، و تم عمل مسح تجريبي كجزء من التدريب و مراجعة الأدوات على ضوء مخرجات المسح.

بعد الإختبار التجريبي للإستبيان، تم عمل المسح على ال 80 مدرسة المختارة، وتم معالجة و تحليل البيانات الإلكترونية بإستخدام نظام تعداد و معالجة البيانات (CSPRO) و برنامج SPSS.

أظهرت الدراسة أن هناك عدم مساواة في توفير خدمات التعليم، كما عكست بوضوح النطاق الواسع لعدم المساواة بين الجنسين ، التباين في التقاليد و الأعراف تؤدي إلى عرقلة المسح و التعداد للأطفال في المدارس و خاصة الفتيات.

أصدرت وزارة التربية و التعليم في السودان سياسات للتعليم و العديد من المراسيم لضمان مجانية التعليم الأساسي لكل الأطفال في عمر التمدرس، غير أن هذه السياسات لم تطبق بعد بالكفاءة المطلوبة.

هذه السياسات بحاجة إلى مقياس واسع المدى لتطوير نظم أكثر فعالية تمكن من مراقبة تلك السياسات و تحديدا من ناحية تحقيق التعليم للجميع و أهداف التنمية المستدامة في السودان.

كما و أظهر مجموع المساهمة في التعليم في كل ولاية مشاركة الحكومة و الشركاء الآخرين بينما تبين أن الأهل هم الأكثر مساهمة بين جميع الأطراف المشاركة.

جدول المحتويات:

- 2.....- تصريح
- 2.....- شكر و تقدير
- 3.....- ملخص تنفيذي
- 5.....- جدول المحتويات
- 8.....- قائمة الجداول
- 8.....- قائمة الأشكال
- 9.....- قائمة الإختصارات

الفصل الأول: خلفية البحث

- 9.....- معلومات الخلفية
- 11.....- الغرض من الدراسة
- 12.....- عرض المشكلة
- 12.....- هدف البحث
- 12.....- المحددات و القيود
- 12.....- الإفتراضات

الفصل الثاني: تصميم و منهج البحث

- 13.....● مقدمة
- 13.....● المنهجية
- 13.....● الإنفاق العام
- 13.....● جمع معلومات التعليم الكلية
- 14.....● نموذج تصميم

الفصل الثالث: أهم النتائج للدراسة البحثية

- 17..... المقدمة •
- 17 عائد التعليم الأساسي و الثانوي.....
- 22 نفقات التعليم الأساسي و الثانوي.....

الفصل الرابع: الخلاصة و التوصيات

- 27 المقدمة •
- 27..... الخلاصة.....
- 29 التوصيات.....

00 قائمة المصادر.....

30 الملحق.....

قائمة الجداول

الجدول 2.4: % الإنفاق العام علي التعليم 19

الجدول 2.5: مستوى التعليم في الدخل المنخفض 19

الجدول 2.6 : لمحة عن المجتمع من ذوي الدخل المنخفض 20

الجدول 2.7 : توزيع المدارس التي تم إختيارها 20

الجدول 2.8 : الإنفاق المحلي على التعليم 22

قائمة الاختصارات:

SCEFA الائتلاف السوداني للتعليم للجميع

DGEP: الإدارة العامة للتخطيط التربوي

CSEF صندوق تعليم منظمات المجتمع المدني

GCE الحملة العالمية للتعليم

ACEA الحملة العربية للتعليم للجميع

EC: المفوضية الأوروبية

EFA: التعليم للجميع

EMIS: إدارة التعليم

GIS: نظام المعلومات الجغرافي

GONU : حكومة الوحدة الوطنية

HQ: الرئاسة

MDG: أهداف التنمية الألفية

SDGs أهداف التنمية المستدامة

SDG4 الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

NGO: منظمة غير حكومية

NSSF: الصندوق القومي لدعم الولاية

PTC: لجنة الآباء و المعلمين

SMoE: وزارة التربية و التعليم

TTI: معهد تدريب المعلمين

UNESCO: منظمة الأمم المتحدة للتربية, العلم و الثقافة

UNICEF: صندوق الأمم المتحدة للطفولة

WFP: برنامج الغذاء العالمي

الفصل الأول

المقدمة و بيان المشكلة

معلومات الخلفية

في العقدين الماضيين إرتفع الوعي تجاه أهمية التعليم في العديد من الولايات السودانية بما في ذلك ولاية كسلا و التي مازلت تعد من الولايات ذات معدلات التسجيل المنخفضة بالمقارنة بالولايات الأخرى. بينما نجد أن ولاية نهر النيل لا تعاني من أي عقبات في عملية التعليم كولاية كسلا من ناحية الأعراف و التقاليد المحلية, إمكانية الوصول للتعليم و شغف المجتمع تجاه التعلم و الذي يعد أعلى بكثير من المجتمع في كسلا. لتكوين صورة شاملة للتعليم في السودان, كشف كتاب إحصائيات وزارة التربية و التعليم (أنظر الملحق الجدول 1) نسبة إكمال التعليم الأساسي, الكثافة في الفصول, نسبة المعلمين للطلاب, نسبة الإحتفاظ و المجموعات خارج المدرسة للأعمار (10-24).

بعيدا عن تفاوت الولايات في إمكانية الوصول للتعليم, تعد فرص الحصول على التعليم للأطفال في المناطق الطرفية, الفتيات, المجموعات المهمشة (ذوي الإعاقة, الرحل و النازحين) غير مواتية. الأطفال في المناطق الحضرية لديهم فرص أفضل من الأطفال في المناطق الريفية, ففي الأرياف نجد أن الأطفال المسجلين في المدارس و تتوفر لهم فرص للتعليم هم 17% من الأولاد بينما الفتيات 8 % فقط.

جودة التعليم و توزيع المعلمين

مخرجات التعليم:

أهم المؤشرات على جودة التعليم هي قياس مخرجات التعليم. لا يوجد إختبار قياسي موحد لقياس مخرجات التعليم لمدارس الأساس في السودان, لذا فالمقياس الوحيد الذي يمكن أن يدل على جودة التعليم هو إختبار الإنتقال السنوي لكل من المدارس الأساسية و الثانوية. النصاب القانوني لتوزيع للمعلمين بين المناطق الريفية و الحضرية غير متساوي, فنجد أن معظم المعلمين يفضلون المناطق الحضرية كما و أن أغلبية معلمي الأساس إناث مما يجعل عملية إنتقالهم إلي المناطق الريفية صعب بالإضافة لعدم وجود عدد كافي من الأشخاص المتعلمين من المناطق الريفية و الذي يصعب عملية توظيفهم كمعلمين في وزارة التربية و التعليم. أظهرت إحصائيات وزارة التربية و التعليم الولائية أن 67% من المعلمين إناث بينما 33% ذكور و أغليتهم في المناطق الحضرية. من المعوقات الأخرى التي تواجه جودة التعليم في السودان تدريب المعلمين, فحسب إحصائيات وزارة التربية و التعليم فإن 62% من معلمي الأساس لم يتلقوا أي نوع من التدريب و هذا أدى إلى تدني جودة التعليم.

تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة:

حسب التعداد الذي أجري في عام 2008 إرتفع معدل الإعاقة من 1.6% في عام 1993 إلى 5% في 2008. أكثر الإعاقات شيوعا في السودان هي فقدان البصر (31%) يليها الإعاقة العقلية (24%). حوالي 6% من المعاقين أطفال تحت سن 5 أعوام و 28% من عمر 60 عاما فما فوق. الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة هي الحصول علي الخدمات الأساسية مثل التعليم, فالبينة المدرسية لم يتم بنائها بصورة تلبى إحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة من حيث توفير ممرات للتحرك في الفصول, المراحيض, نقاط الشرب و المكاتب في المدرسة.

تعليم الكبار و برامج محو الأمية:

السودان بلد شاسع مترامي الأطراف متعدد الثقافات و اللغات, ينتشر الفقر في السودان و تحديدا في المناطق المتأثرة بالنزاعات و الحروب, و المناطق التي تعاني من التغيرات المناخية مثل الجفاف و التصحر. و لا ننسى أيضا سوء المرافق الصحية و الخدمية و نقص الغذاء. المجتمعات ذات الأعداد المرتفعة من الأمية في هذه المناطق, لا تعتبر تعلم القراءة و الكتابة من ضمن أولوياتها, و رغم ذلك فإن تعليم الكبار لا يختلف عن نظام التعليم الأخر في كل ولاية من ولايات السودان. يعاني تعليم الكبار من نقص المواد التعليمية كالكتب و المواد المرئية و المسموعة. تسعى وزارة التربية و التعليم جاهدة لتحسين نظام تعليم الكبار عبر تكوين شراكات مع شركاء قطاع التعليم في السودان.

و تبين من خلال هذه الدراسة المشتركة بين UNICEF و وزارة التربية الإتحادية أن هناك 3 مليون طفل خارج المدرسة من بينهم 450,000 طفل مسجلين في مراكز التعليم البديل و تعليم الكبار , و لاتزال بعض الولايات ساعية لتكوين شراكات في مجال التعليم لرتق الفجوة في معدلات الأمية. منذ سبتمبر 2015 أعلنت الحكومة السودانية محو الأمية القومية والذي بدأ فعليا في يناير 2016 و سيستمر حتى عام 2020 و التي لن يصنف بعدها اي شخص في الدولة علي أنه أمي. المصدر: المركز القومي لمحو الأمية و تعليم الكبار (تقرير فرص تعليم الكبار, 2015)

الإنفاق على التعليم:

تنفق الحكومة 0.96% من إجمالي الناتج المحلي و 2.9% من إجمالي الميزانية علي التعليم في السودان. هذا أقل من المتوسط, ففي معظم الدول النامية نجد أن الإنفاق أقل من المعيار الدولي الذي يبلغ 4-6% من إجمالي الناتج المحلي و 15-20% من إجمالي الميزانية العامة. و يدل هذا الإنفاق الشحيح على أن التعليم ليس من أولويات الحكومة, بل أن الأولوية تعود لتعزيز الإستقرار الأمني في البلاد و ذلك نتيجة للنزاعات الداخلية في المناطق المختلفة من السودان.

إختيار الولايات المستهدفة:

يتشابه وضع التعليم عبر الدولة , و لكن نتيجة لعدم الإستقرار الأمني هناك العديد من الولايات التي لم تتاح إمكانية الوصول إليها حسب القدرات اللوجستية, لذا تم إختيار ولايتين لتكون عينة تمثل الولايات الأخرى.

معايير الإختيار تأسست على الآتي:

- 1.الولايات التي تعاني من النزاعات مثل (دار فور, جنوب كردفان, النيل الأزرق, البحر الأحمر) كل هذه الصفات مطبقة, ممثلة بولاية كسلا.
- 2.الولايات ذات الإستقرار الأمني, التعدد العرقي , يسود فيها السلام و التعايش السلمي, لديها تكرار تعليمي جيد مثل (الجزيرة, نهر النيل...إلخ) ممثلة بنهر النيل.

تم تحديد الهدف من الدراسة وفق المعايير أعلاه . بالإضافة إلي العديد من الأصوات التي إرتفعت خلال العقدين الماضيين بأن تكلفة التعليم أزدادت حتى تخطت المقدرة المالية لأولياء الأمور. ناقش بعض أصحاب المصلحة موضوع التكلفة المالية للتعليم في العديد من المنتديات في مختلف المناسبات حتى أصبح الموضوع ضمن الأولويات للمجتمعات و الأسر. يضم الإئتلاف السوداني العديد من أعضاء المجتمع في عضويته بما في ذلك أولياء الأمور, و قد أخذ على عاتقه سماع صوت المجتمع و مسؤولية مخاطبة صانعي القرار حول موضوع تكلفة التعليم و ذلك عبر هذه الدراسة التي يمكن أن توفر إثبات حقيقي بالإضافة لإستخدامها كأداة و دليل في حملات المناصرة.

الغرض من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتوفير لمحة ذات صلة عن تكلفة التعليم و الإنفاق في ولايتي كسلا و نهر النيل, و التي نأمل أن تساعدنا علي فهم لم مستويات تكلفة التعليم في إزداد مطرد و لماذا تؤثر الزيادة على الأسر ذات الدخل المنخفض أكثر من الأسر الغنية. مع ملاحظة التغيير في ثقافة التعليم في السودان, سنتكشف هذه الدراسة مفاهيم تكلفة التعليم للطفل الواحد, و أثر تكلفة التعليم للحصول على تعليم ذو جودة عالية.

عرض المشكلة

تسعى الدراسة لتوضيح العلاقة بين تكلفة التعليم و جودة التعليم, الأمية, معدل التسرب و معدل بقاء الأطفال. تبحث الدراسة في العلاقة بين التعليم و المتغيرات الأخرى التي هي التكلفة, الجودة, و الكمية. (عدد الأطفال الذين أكملوا دورة التعليم الأساسي أو الثانوي حاليا و يتوقع تغير تكلفة التعليم إما عن طريق زيادة مساهمة أولياء الأمور في التعليم أو زيادة إنفاق الحكومة علي التعليم تأكيدا لبيان دستور الدولة حول مجانية التعليم الأساسي للجميع.

هدف الدراسة:

الهدف: توضيح العلاقة بين ضعف الإنفاق على التعليم الأساسي و مخرجات جودة التعليم للجميع في ولايتي كسلا و نهر النيل (طريقة المقارنة).

النتائج المتوقعة: التكلفة الحقيقية و الإنفاق للتعليم الأساسي في ولايتي كسلا و نهر النيل.

المحددات و القيود:

في دراسة من هذا النوع و التي من خلالها نحاول تحديد تكلفة التعليم في ولايتي (كسلا و نهر النيل) من المهم تحديد الهدف من الدراسة بوضوح.

أهم المحددات هو محدودية النطاق و الذي أشرنا له في إختيار الموضوع. و تجد الإشارة إلى الآتي, في حين أن دراسة تكلفة التعليم واسعة ذات صلة, إلا أنها ستهتم فقط بالمفاهيم التي سبق ذكرها (التكلفة و الجودة). و بصورة محددة أكثر فإن هذه الدراسة تقيس مستويات دخل التعليم و المنصرفات في الولايات المستهدفة و محاولة إيجاد روابط بين هذه المتغيرات بناء على المعلومات التي تم جمعها من عينة دخل التعليم.

وستحاول هذه الدراسة شرح أسباب إختلاف الدخل و المنصرفات بين الولايات المستهدفة.

الإفتراضات:

تم تقليل الإفتراضات بقدر الإمكان في هذه الدراسة, ولكن الطرق المختارة لجمع البيانات خاصة نموذج المسح و الإستفتاء إستلزم فرضيات معينة:

i. تم إفتراض أن الإستبيانات المستلمة تمت تعبئتها من قبل المجموعات المستهدفة. ولإثناء المجموعات علي إكمال الإستبيانات تم تضمين الإستبيان في منشورات و قاموا بتوزيعها على بعض المجموعات المستهدفة, و التي طلب منها تضمين مدخلاتها في الإستبيانات المسترجعة.

ii. تم إفتراض أن الردود المتحصل عليها هي إنعكاس دقيق لتكلفة التعليم الحالية في زمن إكمال الإستبيان.

iii. تم إفتراض أن المعلومات الديموغرافية للمستجيبين و التي تم التحصل عليها قاعدة بيانات من وزارة التربية و التعليم في الولايات المستهدفة هي صحيحة و تم تسجيلها بدقة.

الفصل الثاني

تصميم البحث والمنهجية

المقدمه :

والغرض من هذا الفصل هو إعطاء وصف للنهج المتبع لاختبار واستنتاج المشاكل البحثية المعروضة في هذه الدراسة. يبدأ الفصل بمناقشة اختيار تصميم البحث للدراسة. بعد ذلك تم وصف المنهجية البحثية التي توضح كيفية تطوير استبيان هذه الدراسة، ومصادر البيانات المستخدمة، وكيفية اختيار العينة، وكيفية جمع البيانات وترميزها وتحليلها

المنهجية:

وشملت المنهجية جمع البيانات الثانوية والأولية. ويتعلق الجزء الأهم من البيانات الثانوية التي تتطلب جهدا خاصا لجمع المعلومات عن الإنفاق العام على التعليم العام. يتم جمع هذه البيانات من سجلات الإنفاق من قبل وحدات الإنفاق على التعليم في مختلف مستويات الحكومة كما هو مبين في القسم التالي أدناه (أ). تم جمع البيانات الأولية عن الإنفاق الكلي من خلال استبيان صمم خصيصا لهذا الغرض كما هو مفصل في القسم (ب).

أ/الإنفاق العام:

جمع البيانات

أتاحت مديرية تسجيل الميزانية في المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بيانات عن الميزانية والإنفاق الفعلي للحكومة الاتحادية حسب القطاعات ووحدات الإنفاق للفترة 2012-2015. وتسجل البيانات بالأجور والرواتب والسلع والخدمات والتحويلات والتنمية الاتحادية وتحويلات التنمية إلى الولايات. هذا المستوى من التسجيل يسمح بتجميع الإنفاق على التعليم على المستوى الاتحادي (وتحويل الولايات والإنفاق على التنمية المحلية من قبل الحكومة الاتحادية). وقد جمعت بيانات الإنفاق من الولايات من الحسابات المغلقة للدول. وتظهر البيانات الانفاق المخطط والفعلي للتعليم لكل ولاية، ولكل سنة 2012 - 2015 مصنفة حسب الاجور والرواتب الاجور غير الجارية الانفاق) السلع والخدمات التحويلات (. تم جمع البيانات عن الإنفاق المحلي من الفرق الميدانية التي تغطي جميع المحليات في الولايات ال 18. البيانات مصنفة حسب الاجور والرواتب والانفاق الجاري غير الاجر.

ب/- جمع البيانات (الكلية) عن الإنفاق على التعليم:

الأداة الرئيسية المستخدمة لجمع البيانات هي استبيان. وشمل الاستبيان ثلاثة أجزاء. الأول في المالية المدرسية، وأعداد التلاميذ والمعلمين، التي ستملأها إدارة المدرسة؛ والثاني الذي سيتم ملؤه في اجتماع مع ممثلي مجالس التعليم في المدارس أو مجالس الاباء (PTAs)، والجزء الثالث ليتم ملؤها من قبل جامعي البيانات في اجتماع مع مجموعة

التركيز من الآباء والأمهات، منها قائمة مفصلة من سيتم تغطية بنود النفقات للتأكد من العبء المالي على الأسر عند إرسال أطفالها إلى المدرسة. وشمل الاستبيان الحكومة (بما في ذلك المدارس الأساسية والثانوية)

تصميم العينة والحجم والاختيار

تصميم نموذج: ويقل تصميم العينة الجيد من التحيز، أي أخطاء عدم أخذ العينات، في حين أن حجم العينة المناسب يقلل من خطأ المعاينة. وبناء على ذلك، استخدمت طريقة أخذ العينات الاحتمالية في اختيار العينة لضمان أن كل وحدة في إطار المعاينة لها احتمال عدم الصفر لإدراجها. في هذه الدراسة، فإن إطار المعاينة هو عدد جميع مدارس التعليم العام في البلاد، التي حددتها الولايات والمحليات. هذا النهج له ميزة السماح من جهة، استقرار نتائج العينة ومن ناحية أخرى، تقدير الدقة من النتائج التي تم الحصول عليها.

تغطية العينة: شمل مسح العينة منطقتين. وهذه المناطق هي: المنطقة الشمالية (نهر النيل والولايات الشمالية)، والشرقية (البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف).

حجم العينة: يتم تحديد حجم العينة عادة من قبل عاملين رئيسيين: تباين السكان والدقة المطلوبة في النتائج. ومع ذلك، سيتعين إيلاء الاعتبار الواجب للقيود المتعلقة بالتكلفة والوقت لأنها تفرض العائق الحقيقي على تنفيذ الدراسة الاستقصائية. في هذا المسح، يتم استخدام الصيغة التالية، مع إضافة "تأثير التصميم"، لحساب حجم العينة.

المعادلة المستخدمة لحساب حجم العينة هي:

$$n = N / [1 + (N-1) e^2] * deff$$

حيث :

n: حجم العينة المطلوب (عدد المدارس)

N: حجم السكان. مثلا(العدد الكلي للمدارس في السودان)

deff = تأثير التصميم,

(deff = 1.5)

e = هامش الخطاء

(e=0.07).

اختيار العينة : (عينة عنقودية ثلاثية المراحل)

المرحلة الأولى:

إختيار وحدات العينة الأولية (PSUs)، وهي:

الثانوي	الأساس/الأولي	الولاية و المحليات
7	33	نهر النيل (أبو حمد- بربر)
7	33	كسلا (كسلا- ريفي كسلا)
14	66	

الولايات في المنطقة. وقد تم اختيار وحدات المعاينة الأولية من خلال الاحتمال النسبي إلى الحجم (PPs). وفي هذه المرحلة، أعطيت مجموعات مختارة من الوحدات التي تضم عددا أكبر من المدارس وزنا أكبر من المجموعات التي تم اختيارها من الوحدات ذات عدد أقل من المدارس. هذا التوزيع الإحصائي مهم لجعل العينة "متوازنة ذاتيا".

تم إختيار عينة من ولايتين، (ولاية من كل إقليم) لملائمة غرض الدراسة. إختيار الولايات من الأقاليم تم بناء علي الاحتمال النسبي إلى الحجم (PPS) و بناء عليه الولايات المختارة هي كما يلي:

العينة	الولاية	الإقليم
ولاية 1	الولاية الشمالية, نهر النيل	الشمالي
ولاية 1	البحر الأحمر, كسلا, القصارف	الشرقي
ولايتين	5 ولايات	المجموع 2

المرحلة الثانية :

إختيار وحدات العينة الثانوية (SSUs) وهي المحليات. وقد تم الإختيار أيضا بإستخدام طريقة PPS.

المرحلة الثالثة:

إختيار وحدات العينة الثالثوية (TSUs) و هي المدارس. تم الإختيار باستخدام أخذ العينات المنهجي. توزيع المدارس المختارة حسب النوع, الولاية و المحلية.

الفصل الثالث

أهم نتائج البحث

المقدمة

في هذا الفصل عرض و تحليل لأهم نتائج الدراسة في ولايتي كسلا و نهر النيل من أجل إستنتاج السياسات و البرامج التي يجب تنفيذها.

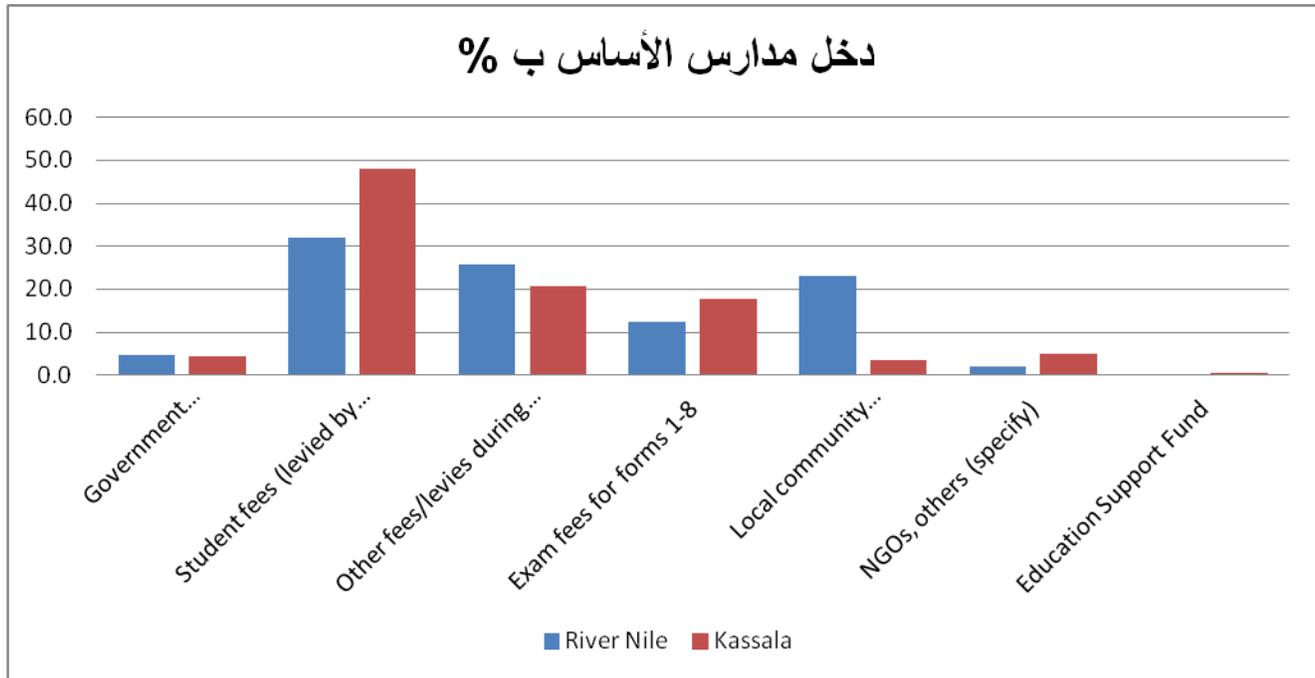
النتائج و التحليلات تم ترتيبها علي حسب المواضيع الفرعية التالية:

-عائد مدارس الأساس و الثانوي.

- إنفاق مدارس الأساس و الثانوي.

(1) دخل مدارس الأساس:

	Government (State/ locality) الحكومة (الولاية/ المحلية)	Student fees (levied by EC/PTA) نفقات التلميذ (المفروضة من EC/PTA)	Other fees/levies during year نفقات أخرى/مفروضة خلال السنة	Exam fees for forms 1-8 رسوم إمتحانات للإستمارات 8-1	Local comm unity suppor t/ دعم المجتمع المحلي/ Private sect. القطاع الخاص	NGOs, others (specify) NGOs, اخرى (حدد)	Educati on Support Fund صندوق دعم التعليم	Total المجموع	
الولايات	نهر النيل	4.7	31.9	25.8	12.5	23.1	2	-	100
	كسلا	4.5086	48.136	20.685	17.665	3.5585	4.841	0.605	100



أظهرت الدراسة مساهمة عالية لمجالس الآباء و أسر الأطفال في إجمالي ميزانية التعليم فقد بلغت 32% في نهر النيل و 48% في كسلا, تليها النفقات الأخرى خلال السنة الدراسية حيث بلغت 25% في نهر النيل و 21% في كسلا , ايضا تقدر مساهمة المجتمع بحوالي 23% في نهر النيل و 3% في كسلا, و بلغت رسوم الإمتحانات المباشرة والتي تجمع أيضا من أسر الأطفال 12% في نهر النيل و 18% في كسلا.

مساهمة الحكومة هي نفسها في الولايات المستهدفة و تبلغ حوالي 5%.

و أخيرا تأتي ال NGOs و يليها صندوق دعم التعليم لل NGOs, في نهر النيل 2% و كسلا 5% .

لا يوجد دعم مخصص من صندوق دعم التعليم في ولاية نهر النيل أما في حالة كسلا فهو 0.6%.

كمقارنة بين دخل التعليم في الولايات المستهدفة:-

أظهرت ولاية نهر النيل مساهمة كبيرة من المجتمع المحلي حيث بلغت 23% من إجمالي الميزانية, و يوضح ذلك مستوى وعي أفراد المجتمع بأهمية التعليم. أما في كسلا فقد بلغت مساهمة المجتمع المحلي 3% فقط من إجمالي الميزانية.

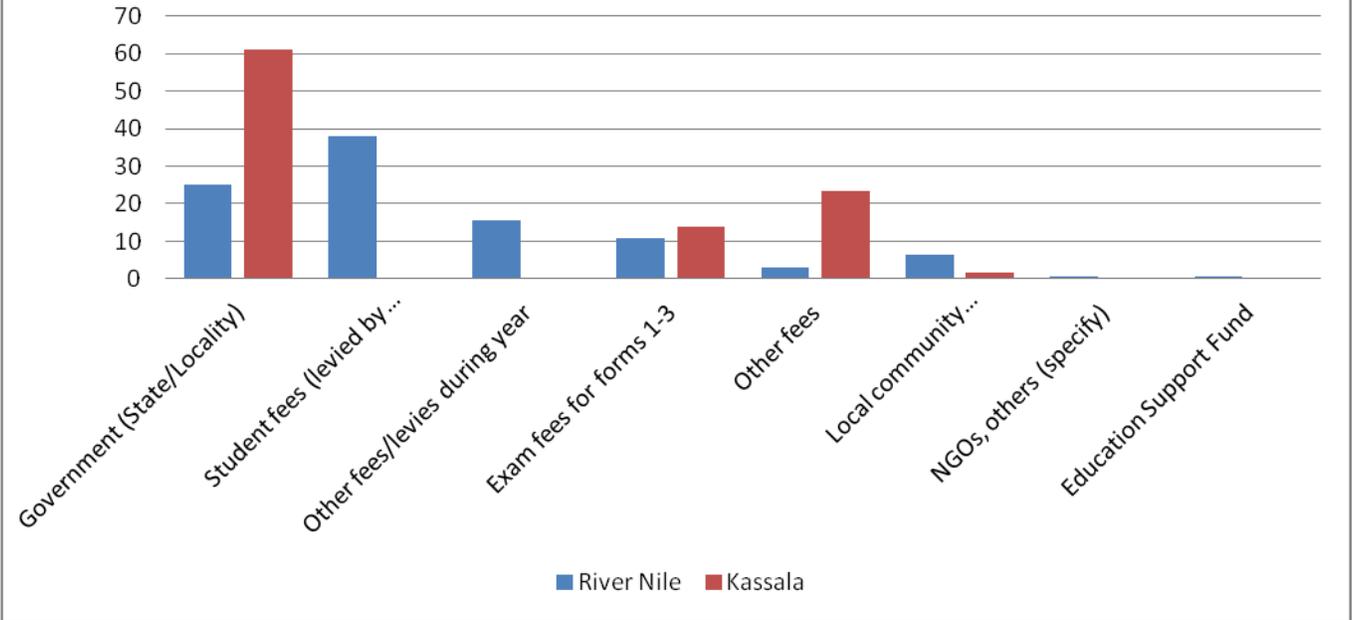
و تلعب مجالس الآباء و أسر الأطفال دور كبير في حشد الموارد من أجل التعليم حيث بلغت مساهماتهم 48% في ولاية كسلا و 32% في ولاية نهر النيل. في حين نجد أن المصادر الأخرى مثل رسوم الإمتحانات تغطي 25% من إجمالي الميزانية في ولاية نهر النيل كما في ولاية كسلا.

مساهمة الحكومة على مستوى الولاية و المحليات غطت 5% من إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم الأساسي, و هذا يحتاج إلى المزيد من النقاش الجاد فيما يختص بهذه المساهمة البسيطة.

(2) دخل المدارس الثانوية

	Government (State/Locality)	Student fees (levied by EC/PTA)	Other fees/levies during year	Exam fees for forms 1-3	Other fees	Local community support/private sect.	NGOs, others (specify)	Education Support Fund	TOTAL
	الحكومة (الولاية/ المحلية)	نفقات التلميذ (المفروضة من EC/PTA)	نفقات أخرى/مفروضة خلال السنة	رسوم إمتحانات للإستمارات 1-3	رسوم أخرى	دعم المجتمع المحلي/ القطاع الخاص	NGOs, اخرى (حدد)	صندوق دعم التعليم	المجموع
الولايات	نهر النيل	25.1	37.9	10.8	2.9	6.4	0.5	0.6	100
	كسلا	60.9	0	13.83	23.24	1.57	0	0	100

دخل المدارس الثانوية ب %



المعلومات التي تم جمعها عن مصادر دخل التعليم الثانوي أظهرت مساهمة عالية لمجالس الآباء و أسر الأطفال في إجمالي الميزانية حيث بلغت 37% في ولاية نهر النيل و الوضع معكوس في ولاية كسلا حيث بلغت 0% تليها مساهمة الحكومة حيث بلغت أكثر من 60% في كسلا و 25% في ولاية نهر النيل.

الرسوم الأخرى خلال العام بلغت 16% في ولاية نهر النيل و 0% في ولاية كسلا, كما تقدر مساهمة المجتمع المحلي بحوالي 6.4% في نهر النيل و 1.57 في كسلا.

تأتي رسوم الإمتحانات المباشرة من أسر الأطفال حيث تبلغ 11% في نهر النيل و 14% في ولاية كسلا.

و أخيرا ال NGOs و صندوق دعم التعليم لل NGOs حيث بلغت المساهمة في ولاية نهر النيل 0.5% و في كسلا 0%.

لا يوجد دعم مخصص من صندوق دعم التعليم لولاية نهر النيل أما في كسلا تبلغ مساهمته 0.6%.

من البيانات الموضحة أعلاه و التي تم جمعها عن طريق هذا البحث تتضح العديد من النقاط التي توضح مصادر دخل التعليم في الولايات المستهدفة (نهر النيل- كسلا).

أولا:

ظهرت في ولاية كسلا مساهمة كبيرة من الحكومة حيث بلغت 61% من إجمالي الميزانية وهي أكثر بمرتين من مساهمتها في ولاية نهر النيل, في حين نجد أن مساهمة المجتمع المحلي في ولاية كسلا ضئيلة حيث بلغت نسبتها 2% فقط من إجمال الميزانية و هي أكثر بقليل في ولاية نهر النيل.

ثانيا:

لعبت مجالس الآباء و أسر الأطفال دور كبير في تعبئة الموارد لأجل التعليم حيث بلغت مساهمتهم 38% في ولاية نهر النيل و نجد أنها غابت تماما في ولاية كسلا, بينما تغطي المصادر الأخرى مثل رسوم الإمتحانات أكثر من 30% من إجمالي الميزانية في كسلا و 12% في ولاية نهر النيل.

ثالثا:

مساهمة الحكومة علي مستوى الولاية و المحليات غطت 5% من إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم الأساسي.

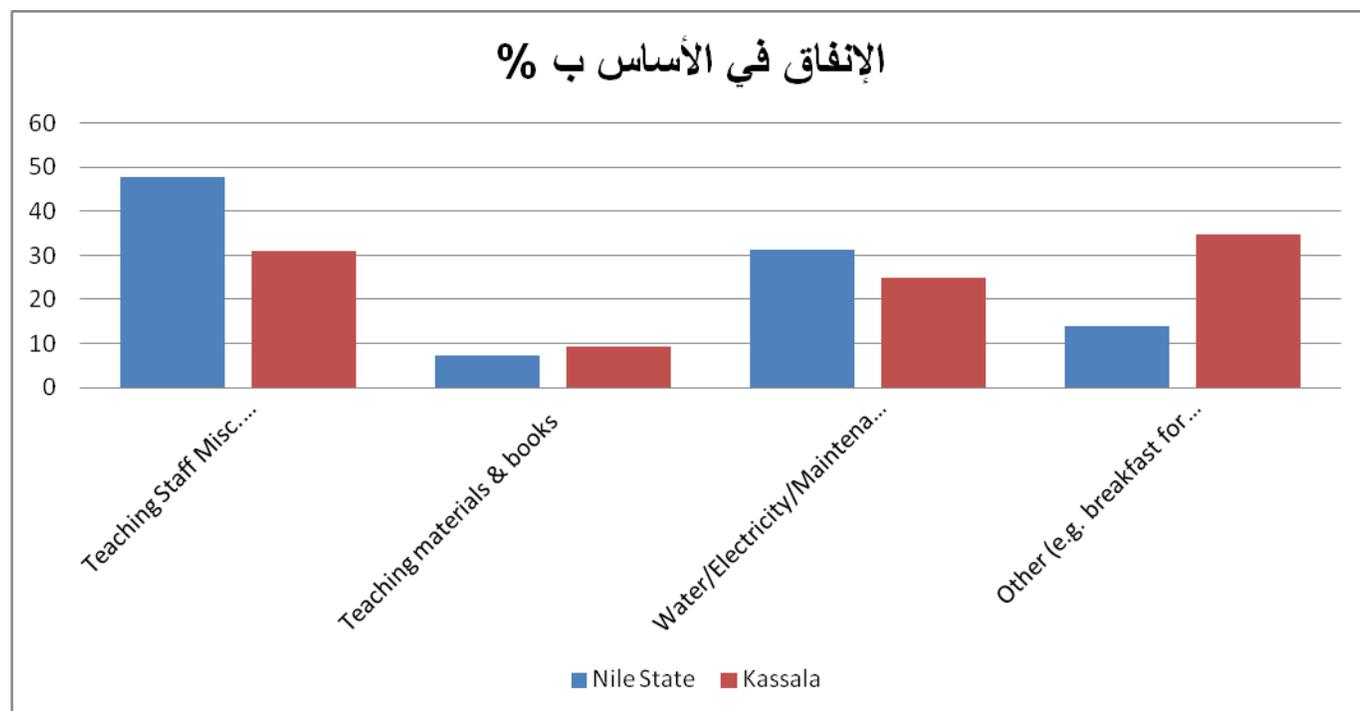
الإنفاق في مدارس الأساس و الثانوي

(1) الإنفاق في مدارس الأساس:

	الولايات	
	نهر النيل	كسلا
حوافر المعلمين	0.07	2.441724
رواتب المعلمين المتطوعين	13.4	4.765589
حوافر المتطوعين (غير المعلمين)	1.8	6.20039
إقامة المعلمين	13.2	1.44505
إفطار المعلمين	12.8	13.1438
ترحيل للمعلمين	0.9	1.383558
أشراف تقني	5.6	1.562908
متفرقات طاقم التعليم. دفعيات	47.7	30.94302
مواد التعليم	6.1	8.121999
كتب	1.1	1.22983
مواد التعليم & كتب	7.2	9.351829
المياه و الكهرباء	6.9	7.357199
صيانة المباني	21.5	10.95343
صيانة الأثاث	2.9	6.528601
الماء/الكهرباء/الصيانة	31.2	24.83923
إفطار للطلاب الفقراء	1.1	5.439433
أنشطة خارج الفصل	1.1	2.920845
إحتفالات المدرسة	4.9	3.382287

ضيافة	3.5	2.395605
أخرى	3.2	20.72775
أخرى (مثلا. إفطار للطلاب الفقراء)	13.9	34.86592
المجموع	100	100

	نهر النيل	كسلا
متفرقات طاقم التعليم. دفعيات	47.7	30.94302
مواد التعليم & كتب	7.2	9.351829
الماء/الكهرباء/الصيانة	31.2	24.83923
أخرى (مثلا. إفطار للطلاب الفقراء)	13.9	34.86592



أظهرت الدراسة تكلفة عالية لرواتب طاقم التعليم حيث تبلغ 48% من إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم في ولاية نهر النيل و 31% في كسلا.

التكلفة الإدارية و التشغيلية مثل الماء , الكهرباء و أنشطة إعادة تأهيل المدارس جاءت في المرتبة الثانية من حيث التكلفة حيث بلغت 32% في نهر النيل و 25% في كسلا.

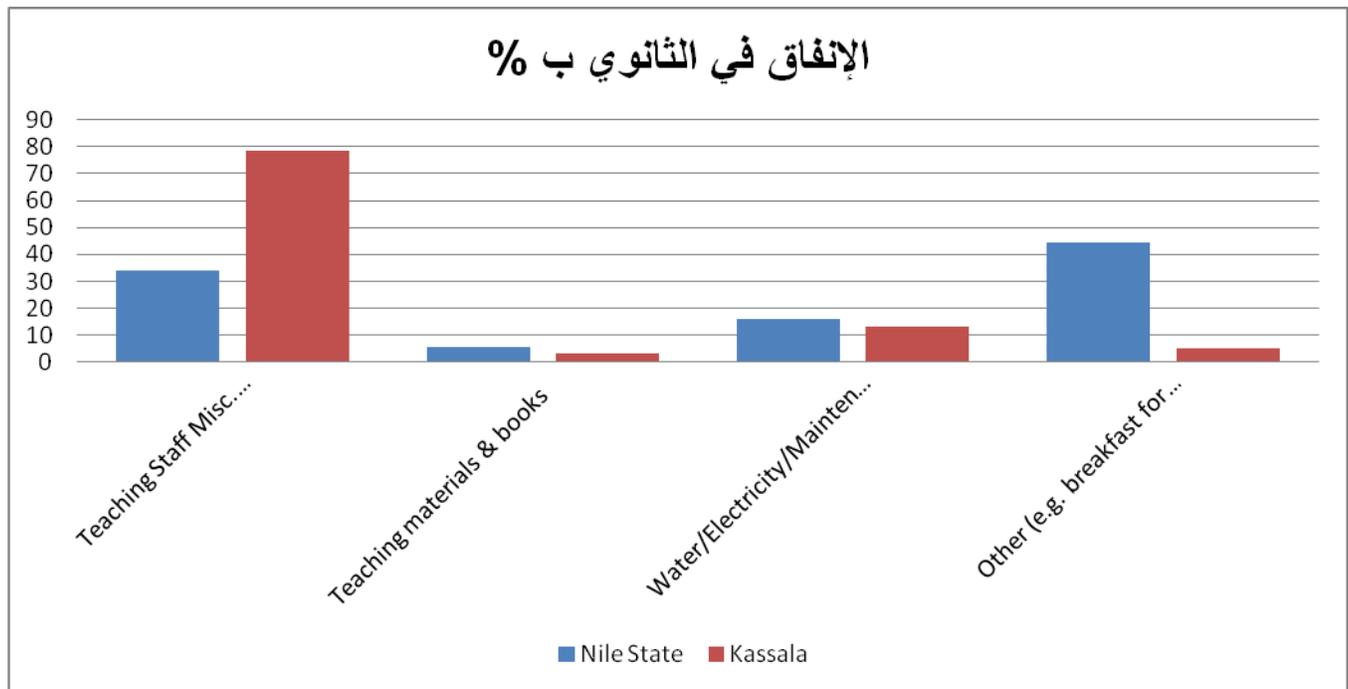
فيما احتلت المواضيع الأخرى مثل إفطار الأطفال الفقراء معدل عالي أيضا, حيث بلغت 14% في كسلا و أقل قليلا في نهر النيل, مما أدى لفتح باب النقاش لتقييم وضع الفقر في ولاية كسلا و كيفية وضع حلول مستدامة لحل المشكلة.

أخيرا بلغ الإنفاق على المواد التعليمية 7.2% في نهر النيل و 9.3% في ولاية كسلا.

2 (الإنفاق في المدارس الثانوية:

	الولايات	
	نهر النيل	كسلا
حوافز المعلمين	5.5	0.09
رواتب المعلمين المتطوعين	5.3	2.79
حوافذ المتطوعين (غير المعلمين)	0.1	1.04
إقامة المعلمين	2.8	69.46
إفطار المعلمين	9.9	4.81
ترحيل للمعلمين	9.8	0.00
أشراف تقني	0.4	0.33
متفرقات طاقم التعليم. دفعيات	33.8	78.52
مواد التعليم	2.6	3.39
كتب	3.2	0.00
مواد التعليم & كتب	5.8	3.39
المياه و الكهرباء	5	4.90
صيانة- المباني	10.3	5.66

صيانة- الأثاث	0.9	2.57
الماء/الكهرباء/الصيانة	16.2	13.12
إفطار للطلاب الفقراء	22.4	0.00
أنشطة خارج الفصل	0.6	2.83
إحتفالات المدرسة	6.8	1.31
ضيافة	5.4	0.83
أخرى	9.1	0.00
أخرى (مثلا. إفطار للطلاب الفقراء)	44.2	4.96
المجموع	100	100.00



فيما يخص الإنفاق في المدارس الثانوية في الولايات المستهدفة أظهرت الدراسة تكلفة عالية من جانب طاقم التعليم من حيث الرواتب, الإقامة و الترحيل حيث بلغت 34% في ولاية نهر النيل و 78% في ولاية كسلا من إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم في الولايتين.

هذه النسبة مرتفعة جدا لولاية كسلا, و قد توضح أن معظم ميزانية التعليم المخصصة من مصادر مختلفة تحول لتغطية نفقات المعلمين.

تأتي المواضيع الأخرى مثل إفطار الطلاب الفقراء, إحتفالات المدارس, الضيافة و الأنشطة خارج الفصل في المرتبة الثانية و هي تختلف كليا بين الولايتين, حيث بلغت 5% في كسلا و 44.5% في نهر النيل.

التكلفة الإدارية و التشغيلية مثل الماء , الكهرباء و أنشطة إعادة تأهيل المدارس جاءت في المرتبة الثالثة من حيث إرتفاع التكلفة حيث بلغت 16.2% في ولاية نهر النيل و 13.12% في ولاية كسلا.

و أخيرا بلغت تكلفة المواد التعليمية 7.2% في ولاية نهر النيل و 9.3% في ولاية كسلا.

الفصل الرابع

الإستنتاج و التوصيات

المقدمة:

وقد بينت البروفة أن هناك تباينا كبيرا في مصادر دخل التعليم في المدارس الأساس والثانوية فضلا عن النفقات . وتشير النتائج المتعلقة بتعليم الآباء والمعلمين، ورسوم الامتحانات، والمصدر الآخر إلى وجود علاقة إيجابية بين اقتصاد الأسر المعيشية وقدرتها على تحمل التكاليف الرأس مالية للتعليم . وتوجد أيضا اختلافات واسعة بشأن عدد من المسائل . ولا يجري تنفيذ العديد من السياسات المالية تنفيذا فعالا . وينبغي أن تستمر هذه الدول المستهدفة بالاهتمام على سبيل الأولوية في تقديم الخدمات وتنمية القدرات . ولا تستخدم في بعض الحالات الفرص التعليمية، ولاسيما المالية المتاحة، استخداما كاملا على النحو المبين في النسب المنخفضة نسبيا للدخل من هذه المصادر.

وهناك أيضا مساهمات غير كافية من أصحاب المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص في المدارس الأساسية والثانوية والمنظمات غير الحكومية في مجال التحليل القائم على المدارس الثانوية والتخطيط والإدارة المشتركة للموارد المالية. وقد أثار الاستقصاء عددا من القضايا لإجراء مزيد من البحوث. وتشير التجارب والتأخيرات في إجراء هذا الاستقصاء إلى الحاجة إلى تطوير القدرة المؤسسية للدول المستهدفة على البحث. وأخيرا، وبينما أظهرت ولاية نهر النيل مساهمات مجتمعية أفضل من ولاية كسلا، إلا أن هناك توازنا وتواجه نفس القضايا من حيث تحديد أولويات الموارد المالية اللازمة لتغطية الثغرات الحرجة وكيفية تعبئة الموارد للحصول على موارد مالية إضافية. وهناك حاجة ماسة لسد الفجوات القائمة في الدولة من خلال تمويل الدولة للتعليم. على عدة جبهات، من غير الواضح ما هي المعايير والمقاييس الوطنية ضد قضايا السياسات الرئيسية. وهناك حاجة إلى استعراض المعايير التعليمية على نطاق القطاع ووضع نظم أكثر فعالية لرصد هذه المعايير، ولا سيما نحو الموارد المالية من الدولة والميزانية الوطنية. واستنادا إلى هذه الاستنتاجات، تقدم التوصيات التالية:

1. المدارس الأساسية والثانوية الدخل:

وقد أشارت مساهمات الحكومة إلى انخفاض كبير بنسبة 5% من إجمالي ميزانية التعليم الأساسي التي أنشأت من أجل الدراسة الاستقصائية في الدول المستهدفة، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية لزيادة مساهمات الحكومة في تمويل تكاليف التعليم من خلال الدعوة والمشاركة في منتديات التعليم التي تهدف إلى زيادة ميزانية التعليم على المستويين الدولي والمستوي القومي (الوطني).

مجالس الآباء ولجان المدارس تدعم النتائج باعتبارها مساهمات كبيرة وتغطي أكثر من 40 في المائة من مجموع الميزانية، من أجل الحفاظ على الحالة الراهنة وتحسينها ينبغي أن يكون بناء قدرات لجان المدارس بشكل خاص في مجال إدارة الموارد المالية وتخصيص الميزانية.

وأظهرت مصادر المساهمات الإضافية مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي أنها ليست مهمة في نهر النيل، بينما كانت وزارة التعليم في الولايات المستهدفة أكثر شجاعة في كسلا، ينبغي أن تكون شجاعة للمنظمات غير الحكومية للاستثمار في قطاع التعليم ولا سيما في التمويل من خلال اعتماد سياسات ولوائح فعالة تسترعي انتباه المؤسسات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

اعتماد أو وضع أشكال أو أنظمة جديدة لامتحانات المدارس التي تتابع على الموارد المستدامة بما في ذلك المساهمات الحكومية بدلا من مساهمات أسر الأطفال. إن وضع التعليم الثانوي في الولايات المستهدفة هو أفضل من التعليم الأساسي في مصادر الدخل مثل مساهمات الحكومة خاصة في ولاية كسلا بسبب تزايد الطلب على التعليم الذي نتج عن الجهود السابقة التي قام بها ووزارة التعليم الحكومية وغيرها من الشركاء لزيادة وعي وأهمية التعليم خاصة للفتيات، فإن العديد من الأسر على استعداد لإرسال أبنائها إلى المدارس الثانوية ومواصلة تعليمهم إلى مستويات متقدمة، ولكن عدم الحصول على التعليم مثل المرافق التعليمية تحتاج إلى تحسين لتلبية الطلب على التعليم، وبالتالي من المهم زيادة المساهمات الحكومية على مستوى الدولة والمحلية.

ومن الضروري زيادة المصادر الأخرى للمساهمات في التعليم الثانوي قدر الإمكان وخاصة في ولاية كسلا من خلال تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال التعليم والشركاء مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

2. نفقات المدارس الأساسية والثانوية:

ولضمان أن نفقات المعلمين ليست مسألة حاسمة فيما يتعلق بالميزانية الحالية للتعليم الأساسي والثانوي، راجع الآليات أو نظم الرواتب والمرتبات التعليمية القائمة من خلال توفير رؤى هامة لإدارة الموارد المتاحة بشكل فعال. وفي كل من المدارس الأساسية والثانوية، تعتبر المواد والمرافق التعليمية جانبا مهما كما هو مبين في نتائج هذا البحث، واستخدمت قدرا كبيرا من ميزانية التعليم في الولايات المستهدفة، ولذلك يجب أن تبذل جهودا كبيرة لبناء قدرات الجهات الفاعلة في المدارس في كيفية إدارة مرافق المدارس القائمة بكفاءة والدعوة إلى زيادة الميزانية التشغيلية للتعليم.

وأظهر الاستطلاع الأدوار الهامة ل (أسر الأطفال) في ولايتي كسلا ونيل النيل من خلال تغطية الثغرات ونقص ميزانية التعليم، ولكن يجب أن تأخذ في حساباتنا التي ليست الطريقة الصحيحة يمكن أن يحدث في ولا سيما في أوساط المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة التي لا تستطيع تقديم الدعم للمدارس وقد تؤدي إلى اقتراض أطفالها من المدارس، ومن ثم ينبغي إيجاد حلول مستدامة مثل الدعوة إلى زيادة مساهمات الحكومة كدعم و حل دائم.

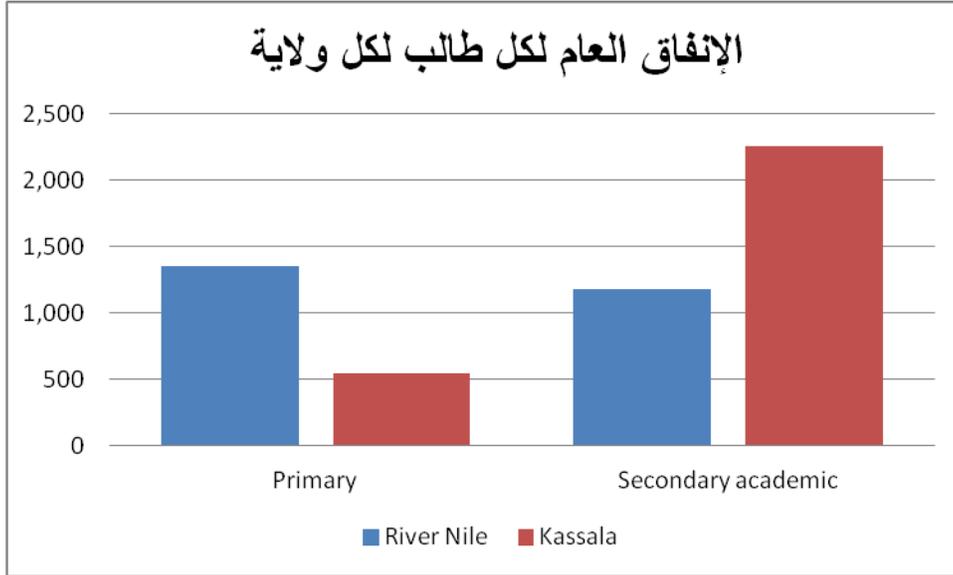
التوصيات

1. تفعيل الدستور من أجل التعليم الأساسي المجاني، القرار في مكانه وقد تم تصديقه من قبل الجمعيات الوطنية والولائية، وبالتالي هناك حاجة إلى الدعوة المكثفة بشأن تنفيذ القرار .
2. وضع خطط لتوليد الدخل لاستخدام إيراداتها في دعم مدارس الوحدات الادارية ، وينبغي أن تكون هناك خطة واضحة للمدارس كل سنة تحدد ميزانيتها لكل مدرسة، وكيف يمكن للجان المدارس أن تجد موارد أخرى بدلا من الرسوم المدرسية.
3. توظيف معلمين حكوميين لسد فجوات النقص في المعلمين والتخلص من النفقات الإضافية التي دفعت للمعلمين المتطوعين والتي ترتبت على تسرب الأطفال وزيادة معدل الأمية بين الأطفال الصغار والشباب، سيسمح المعلمون الحكوميون للأطفال الفقراء بالحضور وبقائهم في المدارس.
4. استخدام الدعم التعليمي من الشركاء في القطاع لضمان التعليم الأساسي المجاني في زيادة التعليم الأساسي الجيد. يجب أن يكون التشاور مع اللجان المدرسية لتحديد الاحتياجات الفعلية للمدارس والاستفادة من الموارد بطريقة أفضل.
5. إن إعادة التأهيل المستمر لمباني المدارس من قبل وزارة التعليم للحد من العبء الاقتصادي للوالدين ومساهمة المجتمع المحلي، فإن المكون الثابت للبنية الأساسية للمدارس وإعادة التأهيل هو مسؤولية حكومية أساسية، ومن ثم فإن تحديد الثغرات في المدارس والتخطيط المدرسي سيساعد في الدعوة إلى الحكومة تحقيق الثغرات.
6. وزارة التربية والتعليم لتوفير مرافق مجانية مثل الكهرباء والماء.
7. بيئة المدارس ذات الأولوية لتعديل النظام التعليمي.
8. الدعوة المستمرة للتعليم الأساسي المجاني من خلال مجالس الوطنية والولايات .
9. نشر مواد التعليم الأساسي المجاني لتنوير الوالدين والمجتمع من أجل المطالبة بحقوق التعليم للأطفال.
10. متابعة الدول التي أجريت فيها الدراسة للتأكد من جميع التوصيات ومكانها.
- 11.فتح قناة اتصال بين رابطات التجارة التفضيلية وشركاء القطاع من أجل اعتماد الدعم التعليمي.
- 12.تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الدولتين.
- 13.توسيع نطاق توصية التعليم الأساسي المجاني إلى الدول الأخرى لتكرارها.
14. دمج توصيات التعليم في القرار المحلي للدولة لتنفيذ الإجراءات الإيجابية الفعلية في كل وحدة إدارية لكل دولة معنية.

الملحق

الإنفاق العام لكل طالب لكل ولاية			
التكلفة للتلميذ	الأساس	الثانوي الأكاديمي	المجموع
نهر النيل	1,351	1,183	1,244
كسلا	543	2,254	683

(جدول رقم 2.4)



إتجاهات الإنفاق في التعليم الأساسي	
	2015
الإنفاق الإسمي للتعليم الأساسي ب بليون جنيه سوداني	6.2
إجمالي الإنفاق على التعليم الأساسي كنسبة مئوية من ال GDP	1.30%
الإنفاق على التعليم الأساسي كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام	11.30%

النسبة	المجموع بالجنيه	المساهمات السنوية/الرسوم للمدارس	رسوم الإمتحانات ¹	الزى الموحد	الكتب و الأدوات المدرسية	الإفطار و مصروفات شخصية ³	الترحيل	لروس خصوصية	منصرفات أخرى
الأساس	2,696	15.8	4.4	10.7	14.10	37.3	5.3	9.9	2.5
الثانوي	5,121	7.9	3.2	7.3	12.30	44.5	11.5	8.3	5.0

المكون المنزلي لتكلفة تعليم الطالب في المدارس العامة بالنسبة المئوية